اقتصاديون عرب يطالبون بعودة البليار دولار العربية المستثمرة بالخارج

د. عبدالعظيم: الاستقلال الاقتصادي يؤدي إلى الاستقلال السياسي

د . عبدالعزيز: مطلوب تبادل تمويلي عربي بيني

حمدي عبد العظيم

محمود عبد العزيز

القاهرة/14 اكتوبر/ محمد عبد الناصر:

طالب اقتصاديون عرب ومصريون بعودة البليار دولار التي يقوم المستثمرون العرب باستثمارها في الخارج سواء في أمريكا أو أوروبا أو أستراليا أو الصين التي فاقت استثمارات الخليج فيها أي تخيل، حيث العمالة الرخيصة وانخفاض التكاليف مما يرفع أرباحهم إلي 200٪ من رأس المال بدلا من استثمار أموالهم في دول تمتلك ثروات بشرية كبيرة وتفتقر لثروات الموارد الطبيعية مثل مصر والسودان والجزائر والصومال

كما أكدوا كعلماء اقتصاد إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية والدول السبع الصناعية الكبري بالسيطرة علي العالم النامي وأملت شروطها عن طريق ثلاث منظمات دولية تابعة هي البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية، وتقوم الثالثة بممارسة نشاطها الاستعماري الجديد الذي لا يعتمد علي القوة العسكرية بل يعتمد علي الهيمنة الاقتصادية المتمثلة في فرض العقوبات، التي هي في نهاية المطاف لصالح تجارة الدول الكبري وعلي حساب القدرات الوطنية للدول النامية❖

و أظهرت آراؤهم كأساتذة اقتصاد أن الدول الكبري لم تكتف بذلك، بل لجأت إلي تخفيض مساعداتها التي كانت تقدمها للدول النامية، حتي 0.2٪ من ناتجها القومي، حتي هذا القدر الضعيف وضع في إطار سياسي، ورغم امتلاك عالمنا العربي والإسلامي لكثير من الإمكانيات التي تؤهله للوقوف في مواجهة هذه التحديات، إلا أن صحوة اقتصادية أملتها المصالح الإقليمية المشتركة حتي صارت تحظي بتأييد شعبي وتتمثل في مشروعات مشتركة، كذلك قيام المناطق الحرة التجارية البينية وهي كتلة اقتصادية نجح العرب فيها❖

يقول د❖ حمدي عبدالعظيم أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالقاهرة: التحويل الذاتي يعني الاعتماد علي الموارد المحلية الناتجة عن الإنتاج القومي، وعن تصدير السلع والخدمات إلي الخارج، وحصيلة الضرائب والجمارك وفوائد المشروعات الحكومية وفوائد البنوك المركزية، ولذلك يجب الاعتماد عليها في تمويل احتياجات الدول من الغذاء والكساد والأدوية والاسكان واحتياجات التنمية الأخري من المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية❖

ويؤكد د❖ عبدالعظيم علي أهمية توجيه المدخرات في الدول العربية، وهي الفائض بعد الاستهلاك، ويتم توجيه هذه المدخرات لتمويل الاستثمارات دون اللجوء إلي الدول الأجنبية سواء في شكل قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو تسهيلات أو منح ومعونات أجنبية، لأنها تعتبر مصادر تكافلية وليست نابعة من داخل الاقتصاد القومي❖❖ وهنا يكمن الخطر فيها لأنها يمكن أن تتوقف في أي لحظة، خاصة وأن معظمها يأتي علي دفعات وليست دفعة واحدة مما يؤدي إلي تعطيل تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية القائمة عليها، وبالتالي يقع الاقتصاد تحت رحمة الدول الأجنبية❖

ويؤدي من ناحية أخري إلي عدم وجود حافز لإنشاء صناعات عربية أو وطنية أو مشروعات زراعية ، ويكمن هنا مبدأ التبعية الاقتصادية للخارج والتي تؤثر علي القرارات الاقتصادية والسياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي هذه الحالة يعاني الاقتصاد القومي من المساوئ المترتبة عن هذه المصادر الخارجية، ومعاناة الاقتصاد من أعباء السداد في المستقبل في صورة فوائد ضخمة، بالإضافة إلي أن المعونات تكون مشروطة بشراء الاحتياجات من الدول المانحة وهذا يؤدي إلي عودة الأموال مرة أخري إلي الدول الأجنبية، وفي كل الحالات تكون التكنولوجيا الواردة من المعونات قديمة أو متخلفة أو لا تسمح بالانطلاق الاقتصادي المتميز❖

التكامل البيني

ويري د❖ حمدي عبدالعظيم أنه من الأفضل أن تتجه الدول العربية إلي تنمية مواردها الذاتية داخلياً بمعني الاهتمام بالتكامل الاقتصادي البيني من أجل إنشاء مشروعات مشتركة عربية❖❖ وبالتالي يجب أن تتعاون عناصر التمويل العربي المتمثلة في رأس المال الخليجي مع تنمية الموارد البشرية الهائلة المتوافرة لدي مصر والسودان وسوريا، والجزائر بجانب تعاون المؤسسات المالية العربية فيما بينها لزيادة حركة انتقال رؤوس الأموال وتجميع المدخرات العربية لتوجيهها إلي قنوات الاستثمار المختلفة، بالإضافة إلي زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية فيما بينهما مما يؤدي إلي تقليل درجة الاعتماد العربي علي العالم الخارجي مما يحقق الاستقلال الاقتصادي واستقرار القرار السياسي ونجاح الجهود الرامية إلي إنشاء سوق عربية مشتركة، فالاستغلال الاقتصادي يؤدي إلي الاستقلال السياسي❖

استثمارات مهددة

ويضيف د❖ حسن عباس زكي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن هناك مشروعات قائمة بالفعل بين الدول العربية ومطلوب تنميتها ودعمها مثل المشروعات القائمة في إطار جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية، وكلها تشكل تكتلاً اقتصادياً عربياً قادراً علي دعم حركة التنمية في الوطن العربي والإسلامي، ومن الضروري السعي بجدية نحو إنشاء بنك عربي إسلامي للتنمية علي غرار البنك الدولي، لأنه ليس من مصلحتنا أن يظل حوالي بليار دولار في صورة استثمارات عربية خارجية متمثلة في احتياطيات نقدية معظمها بالدولار بجانب استثمارات في ودائع وأذونات خزانة أو في عقارات، وقد تتعرض هذه الأموال للمصادرة أو التجميد بفعل ظروف سياسية، مما يحتم إيجاد فرص استثمارات بينية، تبعاً لإمكانيات السوق وتوفر المناخ الملائم سياسياً واقتصادياً ومالياً في كل دولة❖

ويطالب د❖ عباس زكي الدول العربية بتجاوز مرحلة الخلافات المتبادلة التي حدثت بعد حرب الخليج الثانية والنظر إلي مصالحها المشتركة وتكوين كتلة دولية تضم صناعة قوية ومؤسسات مالية وتجارية ضخمة علي غرار ما حدث بين الدول الأوروبية التي طوت صفحة من الخلافات والمعارك ونظرت بعين الاعتبار إلي مستقبلها الاقتصادي فاتجهت إلي التكتل❖

بنك عربي

ويؤكد محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد المصارف العربية أن مسألة التمويل العربي للمشروعات المشتركة حيوية للغاية، لأنها تساعد علي اتساع حدود الوطن العربي اقتصادياً وتسمح للأموال بحرية الحركة بما يعود بالنفع علي كل الدول❖❖ وفي هذا الإطار تقدم الاتحاد بمشروع لإنشاء شركة سياحية عربية تنمي السياحة البينية في الوطن العربي الذي يملك رصيداً هائلاً من الحضارة والثروة❖❖ كما أن الاتحاد العربي للمصارف يخطط لمشروع بنك عربي علي غرار البنك الدولي وبرأسمال لايقل عن 40 مليار دولار لتمويل المشروعات العربية، وإذا نجحنا في ذلك فإنه من الصعب علي أية دولة أن تستخدم المعونات أو غيرها كوسيلة للضغط علي الدول العربية وتهديد اقتصادها❖

ويؤكد د❖ محمود علي ضرورة الاهتمام بالنظام المصرفي العربي وتقويته وإنشاء مؤسسة تمويل عربية قادرة علي مواجهة المنافسة المصرفية الدولية، وعلي استرداد الأموال العربية الموجودة في الخارج لتلعب دوراً وطنياً والصمود ككتلة دولية، بجانب أن هذه المؤسسة سوف تكون مقدمة دفاعية تعبر عن استقلال القدرات العربية والإسلامية تجاه الضغوط الدولية❖

كما يري أن الأموال العربية في الخارج معرضة للخسائر وغير قادرة علي المنافسة بالإضافة إلي تعرضها الدائم لأية ضغوط سياسية تحدث نتيجة لتغيرات سياسية دولية، وإن كان من الممكن أن تساهم هذه الأموال في تأسيس "كيان مصرفي عربي" في الخارج يلعب دوره في تمويل التجارة العربية مع العالم الخارجي❖

ويشير د❖ أحمد الصفتي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة إلي أن الدول العربية قادرة علي المواجهة وتكوين كتلة إقليمية قوية لا تعتمد علي المعونة، وترفض الاستجابة لأية ضغوط سياسية قد تصل إلي الداخل في شكل نظم الحكم وأساليبها بما يتعارض مع السيادة الوطنية، وإذا كانت المعونات العربية قد انخفضت الآن بفعل سياسات الاستثمار الداخلي، إلا أن الأموال لم تعد تحتمل الاعتماد المباشر علي المعونات، وتتطلب قيام سياسات مشتركة وكيانات إقليمية تصون الوطن العربي لأن ذلك هو السبيل الأوحد للمواجهة وعدم الخضوع لتهديد المعونات❖

بليارات العرب

بليارات العرب

كل الاتجاهات

العلماء والشرطة يكشفون عقاقير مزيفة للملا ريا

صورة ارشيفية لصنع اقراص اصلية لعلاج الملاريا

لندن/14 أكتوبر/ رويترز:

كشف العلماء والشرطة عن وجود شبكة تجارة أسيوية كبيرة تتاجر في عقاقير مزيفة لعلاج الملا ريا تمثل تهديدا للصحة ما أدى إلى مصادرة مئات آلاف الأقراص والقبض على موزع بجنوب الصين.

وأعلن عن تفاصيل شبكة التجارة في هذه العقاقير الثلاثاء الماضي وتلقي هذه الأنباء الضوء على المخاطر المتنامية للتجارة في العقاقير المزيفة وصعوبة مطاردة الموردين.

وتعد هذه مشكلة حادة في جنوب شرق آسيا حيث اكتشف الباحثون أنواعاً مزورة من عقار ارتيسونيت لعلاج الملاريا منذ عام 1998.

وكشف تحقيق منسق من قبل منظمة الشرطة الدولية (الانتربول) إن نصف أقراص علاج الملاريا التي أخذت عيناتها في كل من فيتنام وكمبوديا ولاوس وميانمار وعلى الحدود المشتركة بين تايلاند وميانمار مزيفة.

وأخفيت الأقراص في عبوات شبيهة بالأصل بما في ذلك 16 نوعا مختلفا من التصوير المجسم المزيف.

ويشكل عقار ارتيسونيت جزءا ضروريا من مجموعة العقاقير المعتمدة على الارتيميسنين والموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمية كعلاج رئيسي للملا ريا منذ عام 2001.

واحتوت معظم العقاقير المقلدة التي جرى فحصها مواداً غير فعالة يشتمل بعضها على مواد قد تكون سامة بما في ذلك عقاقير محظور استخدامها وبعض المواد الخام لعقاقير الشعور بالنشوة.

والمثير للقلق إن بعض الأقراص احتوت ايضا على نسب صغيرة للغاية من عقار ارتيسونيت ربما لخداع أجهزة المسح المعملية.

وكانت الجرعات اقل من أن تكون فعالة ولكنها كافية لتفعيل مقاومة طفيليات الملاريا مما يفاقم من علاج مكافحة المرض الذي تسببه بعوضة الملاريا.

الأطفال الأفغان يتحدون المخاطر في عام دراسي قياسي

كابول /14أكتوبر/ رويترز:

قالت وزارة التعليم الافغاني إن حوالي 150 طالبا ومعلما قتلوا وأحرقت نحو 150 مدرسة في أفغانستان في الشهور العشرة الماضية.

ومنذ عادت طالبان إلى تصعيد تمردها قبل عامين أصبحت المدارس والمعلمون والطلاب هدفا في حملة المتشددين الثقة في قدرة الرئيس حامد كرزاي الموالي للغرب والقوات الأجنبية على توفير الأمن.

وقالت وزارة التعليم إن حوالي 800 ألف طالب انضموا إلى المدارس في السنة الدراسية الحالية ليرتفع العدد الإجمالي في التعليم الي 5.7 مليون.

وأثناء حكم طالبان حظرت الحركة المتشددة على النساء العمل خارج المنزل ومنعت الفتيات من حضور المدارس لكن عدد الفتيات في المدارس ألان يزيد عن عدد الفتية الذين كانوا يدرسون في تلك الفترة.

وقال كرزاي في مؤتمر للمانحين من اجل التعليم «اشعر بسعادة كبيرة أن ملايين من الأطفال يذهبون إلى المدرسة لكن أسس التعليم ما زالت ضعيفة جدا».

وأضاف كرزاي قائلا «هناك ملايين الأطفال الذين يدرسون في الخيام تحت المطر بل وفي بعض مناطق البلاد لا توجد مدارس... في أقاليم عديدة من أفغانستان هناك 300 ألف طالب على الأقل ليس بوسعهم الذهاب إلى المدارس.»

وقالت الوزارة انه خلال الأشهر العشرة الماضية قتل 147 معلما وطالبا وأحرقت 98 مدرسة. وسقط 52 صبيا وخمسة معلمين بين 72 قتلوا في تفجير انتحاري في شمال أفغانستان في 6 نوفمبر من العام الماضي.

وفي بلد عصفت به حرب أهلية على مدى 30 عاما كانت الآثار على التعليم سيئا بشكل خاص. وبين 31 مليون أفغاني يوجد حوالي 11 مليونا لا يعرفون القراءة أو الكتابة.

مع الأحداث

مختار البطر

المطلوب دراسة وعمل جاد

أشد ما نجابهه على الصعيد البيئي هو انحدار منسوب المياه العذبة نظراً لحجم الاستهلاك والإهدار لمخزونها الضئيل أصلاً ، فما يتم استهلاكه أكبر بكثير مما يتم تعويضه جراء ترسب مياه الأمطار في مخزون الحقول المائية.

هذه المشكلة التي لاتعد حكراً على بلد بعينه من البلدان الفقيرة خصوصاً وهي محط معاناة أكبر الدول وأكثرها سكاناً ، مثل الهند والصين رغم موفور المياه لديها .. فما بالنا بمثل حال بلادنا التي هي من أفقر بلدان العالم في مخزون المياه.. عموماً مانعانيه على هذا الصعيد يكون كارثياً إذا ما ظلت الأمور عند حدود الوضع الراهن المقتصر على ما هنالك من دراسات وندوات تشخص المشكلة ولاتقدم حلاً لها .

فالوضع هنا لايتعلق بأمر ثانوي من أمور الحياة بقدر ماهو عصب الحياة وعنصرها الذي لايمكن العيش بدونه.

فإذا كان الحديث يجري عن نقص حاد في المياه المستخدمة عند الإنسان في سد احتياجاته الشخصية .فكيف والحال حين نفكر في تطوير المشاريع السكنية والمشاريع الزراعية وتحسين المنتجات وزيادتها حتى تلبي الاحتياجات .

على كل حال هي سلسلة حياتية مترابطة عنصرها الماء مصدر الحياة ومعينها.

فما يجري هو عدم الأخذ بجدية المشكلة التي هي في الأصل قائمة حتى أن الحديث المستمر عن استنزاف مخزون المياه في أكثر من منطقة يمنية بصورة عبثية لا يكون إلا من باب اللغو.

إذا لم يقترن الأمر بمعالجات جدية خصوصاً مايتعلق بوقف الحفر العشوائي ، للآبار عند السكان ، والري العشوائي، وغيرها من عوامل الإهدار التي لاشك أنها تسرع في انحدار ماهو متاح من مخزون مائي لدينا إلى مستويات مخيفة للغاية.

خصوصاً والظاهرة متلازمة بندرة سقوط الأمطار وتغيرات مناخية لاتبشر إلا بماهو أشد خطورة على البيئة من كافة الاتجاهات.

فمن العبث أن نطيل الوثوق بحدود دراسات نظرية لاتنسجم ، خصوصاً أن مثل هذه الدراسات .. لاتعد مرجعية عمل للدائرة المعنية في المحافظة على ماهو متاح من مخزون مائي والتفكير العملي بالبحث عن المصادر الجديدة التي تمكن من تجاوز حدة المعضلة المائية.

إذ إن مايشهده واقعنا من تبدلات مناخية وزيادة غير معهودة في عدد السكان وتحديداً سكان المدن الحضرية يفرض التفكير بجدية ومسؤولية بالأمر حتى لانجد أنفسنا في أتون وضع يجعل من غير الممكن تجاوزه الا بمقدرات مالية هائلة في بلد هو في أمس الحاجة لتنمية موارده وردم الهوة القائمة في أوضاعة المعيشية المعقدة، أما أن تظهر بذور أزمات على ذلك المستوى من الحدة في أهم عناصر الحياة فدلك مالاطاقة لنا به.

من أسباب الانتصار

محمد مرشد الأهدل

- نعم يا عزيزي (نجيب) ، كانت مقاومةً أبطالها آمنوا بأخلا قية أن الكفاح له معنًى واحد مهما اختلفت جغرافية موقعه مع أرض الوطن المجزأ عدن أو صنعاء هو التضحية من أجل قيم سامية ترسخت في دواخل الفدائي الأصيل ، نعم إنهم مقاومون انتقلوا من أرض معركة إلى أرض معركة ثانية ، ومن قتال رفاق السلاح إلى قتال مرتزقة يحاصرون العاصمة صنعاء .

هي المقاومة الشعبية التي أتاحت للجماهير صغاراً و كباراً ، الدفاع عن الثورة والجمهورية في عامها الخامس منذ أربعين سنة عندما حاصر فلول المرتزقة وأعداء الثورة الذين جمعتهم الكراهية للوطن والتغيير نحو الأفضل والأجمل في حياة الناس والبلاد .

وهي المقاومة التي ارتكزت على وثيقة ساعدت القوات المسلحة والأمن في الدفاع عن المدن ، والمحافظة على الأمن من أعداء الثورة والجمهورية وكشف العناصر الملكية والرجعية ،ومحاربة العناصر المشبوهة والانتهازية والمرتشية والجواسيس الذين يعملون ضد الثورة والنظام الجمهوري والتصدي بصلابة للنعرات الطائفية والعنصرية والانفصالية التي ترمي إلى تمزيق قوى الثورة والجمهورية والوحدة الوطنية .

ومراحل الانتصار وتحقيق شعار (الجمهورية أو الموت) كان أبطال المقاومة كما أثبتت الوقائع أرق أفئدة مع السكان وحرصت على مراعاة حياتهم المعيشية والنفسية وضمان حاجاتهم اليومية البسيطة ..

وبالغت في احترام السكان كما ورد في مذكرات المقاوم الوحدوي (عمر الجاوي) إلى درجة التضحية بهدف الحفاظ على الجبهة الداخلية وكتمت السر عن أفعال تضر بالمقاومة وتطعنها في الظهر ..

فكانت مقاومة التزمت إلى جانب الدفاع ، السلوك الفاضل بهدف كسب بسطاء السكان وعزل الطابور الخامس ومن ثم محاصرته .

انتصرت المقاومة لأنها كما قال الشاعر الكبير (عبد الله البردوني) بأنها مقاومة أدهشت جيوش الحروب بالاستبسال واقتحام الغمار والالتحام مع الموت وجهاً لوجه ..

وهي كذلك المقاومة التي شهد لها بعض (الشيوخ) بأن المقاومين عندما كانوا يقومون بتفتيش البيوت التي أطلقت منها النيران على المقاومة ، لاقوا براميل مليئه بالريالات الفضية وما مد مقاوم إليها يداً طبعاً لأنها كانت (مغرم لا مغنم) .

كانت مقاومةً أيضاً ضد الحصار التمويني الذي فرضه تجار الحروب على السكان ..

فكانت مسؤولية المقاومة البحث عن السلع الضرورية وتأمينها .

ونعيد إلى الأذهان أنه لأول مرة في تاريخ البشرية يغامر (الطيار جوهر) الذي يعتبر من أبطال السبعين يوماً المجهولين في نقل الجاز (الكيروسين)والنزول في بقع لا تمت إلى المطارات بصلة كما وصفها في مذكراته المقاوم الوحدوي ، ابن الجاوي .

كثيرة هي المآثر العظيمة التي اجترحتها المقاومة الشعبية للانتصار للثورة والجمهورية .. فهل يمكن لمن تبقى من المقاومين التنسيق مع المراكز التوثيقية والمعنية بالبحوث والدراسات ومن ضمنها الندوة الحالية بهذا الصدد التي تنظمها دائرة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة أن يسطروا الحقائق من أرشيف ما زال مخفياً أو متخفياً ، للوصول إلى الحقيقة بعينها وليس لغرض تحديد من كان المخطئ أو المصيب فقط وكلمة الحقيقة التي يتوجب اكتمال فصولها لتبقى إرثاً للأجيال ؟ .